نظام الطابو في العراق
في عهد مدحت باشا وموقف العشائر

The Tabu System in Iraq during the Era of Midhat Pasha

and its Impact on Iraqi Tribes

م. م. جاسم محمد عبد

كلية الامام الاعظم الجامعة قسم التاريخ والحضارة الاسلامية

Imam Al-Aadham College

(may Allah have mercy on him)

University, Department of History and Islamic Civilization

Jassim Muhammad Abd

dr.jasim1966@gmail.com

الملخص

تتناول الدراسة نظام الطابو في العراق في عهد مدحت باشا وتأثيره على العشائر العراقية، فعندما تولي الوالي مدحت باشا مقاليد الحكم في بغداد في (١٨٦٩-١٨٧٢م)، وعلى الرغم من قصر مدة ولايته العراق؛ إذ لم يدم أكثر ثلاث سنوات، إلا أنها كانت من أهم مراحل العهد العثماني، حيث يعد من أبرز الولاة العثمانيين الذين حكموا بغداد إبان حكم الدولة العثمانية وكان أحد أهم الإصلاحيين الإداريين في المدينة، إذ تم تعيينه والياً عليها عام ١٨٦٩م، فاضطلع بمهمة سيطرة الدولة العثمانية على بلدان الخليج العربي مثل: (الكويت -قطر –البحرين- الإحساء).

وعلى هذا الأساس جاء البحث لتسليط الضوء على نظام الطابو في العراق في عهد مدحت باشا وتأثيره على العشائر العراقية، واقتضت المادة تقسيمها إلى ثلاث محاور، حيث جاء المبحث الأول: ولاية مدحت باشا على العراق تحديات وإصلاحات، والمبحث الثاني: نظام الطابو ونشأة الإقطاع، وتناول المبحث الثالث: تأثير نظام الطابو على العشائر العراقية، فيما جاءت الخاتمة بأبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في ضوء المصادر التي اعتمد عليها البحث.

الكلمات مفتاحية: (نظام الطابو، العراق، مدحت باشا، التأثير، العشائر العراقيه).

Abstract:

The study deals with the Tabu System in Iraq during the Era of Midhat Pasha and its Impact on Iraqi Tribes. When Governor Midhat Pasha assumed power in Baghdad in 1869-1872 AD, and despite the short duration of his term in Iraq; as it did not last more than three years, it was one of the most important stages of the Ottoman era, as he is considered one of the most prominent Ottoman governors who ruled Baghdad during the rule of the Ottoman Empire and was one of the most important administrative reformers in the city, as he was appointed governor in 1869 AD, he undertook the task of controlling the Ottoman Empire over the countries of the Arabian Gulf such as: (Kuwait, Qatar - Bahrain - Al-Ahsa).

On this basis, the research came to shed light on the Tabu system in Iraq during the reign of Midhat Pasha and its impact on the Iraqi tribes. The material required dividing it into three axes, where the first axis came: Midhat Pasha's rule over Iraq, challenges and reforms, the second axis: the Tabu system and the emergence of feudalism, and the third axis dealt with: the impact of the Tabu system on the Iraqi tribes, while the conclusion came with the most prominent conclusions that were reached in light of the sources on which the research relied.

Keywords: (Taboo system, Iraq, Midhat Pasha, influence, Iraqi tribes).

المقدمة

تناولت هذه الدراسة نظام الطابو في العراق في عهد مدحت باشا والذي يعد من ابرز الولاة العثمانيين المصلحين حيث تجلى حكمه باصلاحات ادارية وعسكرية من خلال تطبيق عدد من الانظمة والقوانين الاصلاحية التي اصدرتها الحكومة العثمانية [١]، منها قانون الأراضي عام١٨٥٨م، وقانون الطابو عام١٨٥٩م، اللذين يعدان بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع، حيث اثبتا مع الأيام إنهما لم يحولا دون نشوء طبقة جديدة من الإقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة.

وكانت التشكيلات العسكرية لدى الدولة العثمانية مرتبطة بإدارة الأراضي، إذ كانت إدارة الأرض وتقسيمها هي التي تزود التشكيلات العسكرية بقوتها المادية والمعنوية، لذا كانت كل أيالة_[٢]، مسؤولة عن الشؤون العسكرية فيها، وبدورها تقسم على ثلاثة أنواع هي : خاص، تيمار، زعامات[٣] لذا ظهر ما يعرف بالملتزمين الذين كانوا يلتزمون قسماً من الأراضي لجمع الضرائب من الفلاحين بعد تعهدهم بدفع نسب من الأموال للإقطاعي.

وقسم هذا البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الوالي مدحت باشا التحديات التي واجهته واصلاحاته في العراق للمدة ١٨٦٩-١٨٧٢ ، وتناول المبحث الثاني نظام

(١) سيار كوكب علي جميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦-١٩١٦، دار الكتاب للنشر والتوزيع، ط١، الموصل، ١٩٩١م، ص.٩٠،

(٢) هي اكبر وحدة إدارية، قسم العثمانيون البلدان التي سيطروا عليها إلى ايالات، وكانت كل ايالة منفصلة عن الأخرى إداريا وماليا وقضائيا، وتتكون الايالة من عدد من السناجق، استمر العمل بهذا النظام حتى صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤م للمزيد من التفاصيل ينظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت، ١٩٦٠م، ص٢٣٩-٢٣٠؛ بثينة عباس الجنابي، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد، ٢٠١١م، ص٤٩ -٧١

(٣) الخاص: وهو اكبر الاقتطاعات مساحة يتجاوز دخله من مائة ألف اقجة (اصغر وحدة نقد عثمانية) أعطي إلى إفراد الأسرة الحاكمة، أما التيمار: فهو إقطاع صغير لا يتجاوز دخلة على عشرين ألف اقجة ويطلق على صاحبة تيمارجي، وفيما يتعلق بالزعامات: فيتجاوز دخلة عشرين ألف اقجة ويسمى صاحبة زعيم للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي، ١٩٠٩-١٨٣٩م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص.١

الطابو ونشأة الاقطاع، اما المبحث الثالث فتطرق البحث فيه الى تأثير نظام الطابو على العشائر العراقية.

وقد اعتمد الباحث على مصادر متنوعة واهمها كتاب عباس العزاوي «العراق بين احتلالين» لأحتوائه على معلومات قيمة لأعتماده على مصادر اصيلة وكتاب خليل ابراهيم خليل ومحمد مهدي الازري «تاريخ احكام الأراضي في العراق» حيث تطرق هذا الكتاب الى الامور الادارية لأحكام الاراضي في العراق، كما اعتمد على الاطاريح والرسائل الغير منشورة.

وتبرز اهمية البحث، ان نظام الطابو ساعد في تعزيز وضمان حقوق الملكية العقارية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنظيم القانوني.

أما اشكالية البحث، لا يشوبها الفساد او التلاعب في بعض الاحيان من خلال الموظفين العاملين على سجلات نظام الطابو وتزوير بعضها لضعف التكنولوجيا او الانظمة الحديثة.

المبحث الأول
ولاية مدحت باشا تحديات و إصلاحات على العراق (١٨٦٩-١٨٧٢م)

عندما تسنم الوالي مدحت باشا مقاليد الحكم في بغداد في (١٨٦٩-١٨٧٢م)، وعلى الرغم من قصر مدة ولايته العراق؛ إذ لم يدم أكثر من ثلاث سنوات، إلا أنها كانت من أهم مراحل العهد العثماني، حيث يعد من أبرز الولاة العثمانيين الذين حكموا بغداد إبان حكم الدولة العثمانية وكان أحد أهم الإصلاحيين الإداريين في المدينة، إذ تم تعيينه والياً عليها عام ١٨٦٩م، فاضطلع بمهمة سيطرة الدولة العثمانية على بلدان الخليج العربي مثل:) الكويت قطر البحرين الإحساء .

اشتهر مدحت باشا(١٨٢٢-١٨٨٣م).[١] بأنه من رواد الحركة الإصلاحية والدستورية في الإمبراطورية العثمانية، واليه يعزى صدور الدستور العثماني سنة١٨٧٦م، تأثر بمظاهر الحضارة الغربية، واظهر قدرات إدارية ممتازة في المناصب التي تقلدها واليا على ولاية الدانوب ونيش والطونة في أرض البلقان (١٨٦٠-١٨٦٨م)، حيث قام بإصلاحات مهمة في وجه تعقيدات واضطرابات كبيرة، مما كان يبشر خيرا بمقدمه واليا على العراق.

عندما وصل مدحت باشا إلى بغداد في ٣٠ نيسان عام ١٨٦٩م، وقد منحه الباب العالي صلاحيات استثنائية لتنفيذ الإصلاحات في العراق وتقوية السلطة المركزية للدولة، فكان رئيسا للجهاز الإداري وقائدا للفيلق السادس، وبذلك امتلك السلطتين المدنية والعسكرية، ويوضح نص (فرمان) تعيينه ازدياد أهمية العراق في نظر الباب العالي، وضرورة إصلاح أوضاعه وأحكام السيطرة عليه : «آن خطه بغداد الجسيمة من أعظم القطع التي تتألف منها ممالك دولتي العلية المحروسة ... ولما كانت اعز الآمال والمطالب لسلطنتي الهمايونية أن تحصل على

(١) ولد مدحت باشا في استانبول في شهر صفر١٢٣٨هـ أيلول ١٨٢٢م، والده الحاج حافظ محمد أشرف عالم ديني تولي القضاء الشرعي على بعض الولايات العثمانية وعرف بالنزاهة والميول إلي التجديد والإصلاح، وكان قاضيا مستنيراً، فننشأ نشأة دينية وحفظ القرآن الكريم وهو في العاشرة من عمره، فلقب بالحافظ وهذا اللقب كان يطلق على كل من يحفظ القرن الكريم في الدولة العثمانية. ينظر: أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط١، القاهرة ١٩٤٨م، ص٥٦.

كافة أسباب العمران ... أعهد بهذا الأمر للباقتك في إدارة الولاية ملكيا وعسكريا"[١]

ومن أهم التحديات التي واجهت حكم مدحت باشا هي الثورات والانتفاضات والتدخلات والأطماع الأجنبية، ولاسيما البريطانية التي سوف نتناولها وهي:

١- ثورات العشائر العراقية

أ- ثورة بغداد

وفي أوائل شهر أيلول من عام ١٨٦٩م، أي بعد انقضاء أربعة أشهر على ولاية مدحت باشا في بغداد- نشبت ثورة شعبية في بغداد، وكان السبب المباشر لتلك الثورة هو ما عزم عليه مدحت باشا من فرض التجنيد الإجباري على سكان بغداد [٢].

أمر مدحت باشا تشكيل لجان للتجنيد قوامها ضباط عسكريون على أن يعاونهم مختارو المحلات.

ويبدو أنه كان واثقاً من طاعة أهل بغداد لوجود القوات الحكومية بالقرب منهم. بعدما أصابت القرعة ثلاثمائة مكلف، ولكن هؤلاء رفضوا الانصياع عندما استدعوا إلى الخدمة، وأخذت بوادر النقمة والتحفز تظهر هنا وهناك في بعض المحلات، وكان على رأس المحلات الثائرة محلة باب الشيخ تتلوها محلة قنبر علي [٣]

وحمل الكثير من الأهالي أسلحتهم وقاموا بمظاهرة تتقدمهم الطبول وهم يصرخون تحديا للحكومة، وتوجهت بعض العصابات المسلحة نحو الأسواق تنهب الدكاكين، ثم سارت نحو محلات اليهود والنصارى بغية العبث فيها، كان مدحت باشا جالساً في مقره قبيل غروب الشمس فسمع إطلاق الرصاص، ولم يكد يتبين جلية الخبر حتى أسرع بنفسه إلى ثكنات الجيش فصار يوزع السلاح بيده على الجنود، وأرسل قوة منهم إلى محلات اليهود و النصارى وبيوت الأجانب لحمايتها خشية حدوث المذابح. ثم أمر بقطع الجسر ومنع عبور النهر بأية وسيلة، وأرسل قوة من الخيالة لكي تحيط ببغداد وتلقي القبض على كل هارب منها أو داخل

(١) عبد ربه سكران إبراهيم، السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني، مطبعة تكريت، المجلد الخامس عشر، العدد٢، آذار ٢٠٠٨م، ص٥٨.

(٢) ميثاق خير الله جلود، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العدد١٠، السنة ٢٠١٢م، ص.٢٧

(٣) على الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١م، ص٢

إليها بغية النهب[١].

وركز مدحت باشا اهتمامه على محلتي باب الشيخ وقنبر علي، فوجه إلى الأولى منها أربع سرايا من الجنود مع مدفع تحت قيادة اللواء سامح باشا، وكما وجه إلى الثانية مثل ذلك تحت قيادة اللواء فيضي باش، والظاهر أن الأهالي أدركوا وخامة العاقبة فتفرقوا قبل أن يطلق الجنود طلقة واحدة. وعندما حل الظلام ألقت الحكومة القبض على مائة وثمانين رجلاً اتهموا بأن لهم ضلعاً في إثارة الجمهور، فمن كان يحترف "الشقاوة" أدخل في سلك التجنيد، أما الباقون فقدموا للتحقيق والمحاكمة.ثم استدعي بعدئذ المكلفون الثلاثمائة الذين كانت القرعة قد أصابتهم فلبوا الدعوة طائعين. وكان ذلك إيذانا ببدء تطبيق التجنيد الإجباري على العراق كله، فصارت الحكومة تستدعي المكلفين من جميع الألوية ولم يستثن منها سوى ألوية المنتفك والدليم والعمارة باعتبار أن أكثر السكان [٢].

ب- ثورة الفرات الأوسط

ثورة بغداد لم تنته بعد هبت في الفرات الأوسط ثورة أشد خطورة وأوسع نطاقا، عرفت بـ(موقعة الدغارة)، وكان السبب الرئيسي لاندلاعها هو الضرائب، ففي تلك السنة رفضت عشائر عفك من دفع الضريبة المفروضة عليهم بحجة أن المزارع تلفت محاصيلها بسبب الفيضان، كانت العشيرة تابعة للحلة فتوجه متصرف الحلة توفيق بك نحو العشيرة ومعه قوة عسكرية مكونة من ٣٨٠جندي فألتقي بأحد رؤساء العشيرة وهو الحاج طرفة الأحمد وبدأ بالاعتذار لكن المتصرف لم يتحمل اعتذاره فضربه على عينيه، فكان ذلك سببا لاندلا ع الثورة [٣].

تمكنت عشيرة عفك من تطويق القوة التركية ثلاثة أيام فهاجمتها وقتلت المتصرف ولم يبق سوى القليل من الجنود الذين فروا، وكان لهذا الانتصار أثره مما جعل العشائر المجاورة تزيد الإقبال عليها حتى بلغ عددها مائة ألف متظاهر، فأسرع مدحت باشا بإرسال ما تيسر له من

(١) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت: ٢٠٠٤م، ص٢٩٧

(٢) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (١٨٦٩-١٩١٣م) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م، ص٢٣

(٣) على الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج٢، ص٢٥٦

قوات نظامية وغير نظامية إلي الديوانية. واستعان بالعشائر الموالية للحكومة كعشيرة المنتفك، وتمكنت العشائر الثائرة من قطع سلاك التلغراف، ونهب المؤون والمعدات التي أرسلت من الحلة للقوات المحاصرة، مما دفع مدحت باشا إلي الذهاب بنفسه وعزل قائد قوات الديوانية المحاصرة وتعيين قائد بديل عنه.

واتخذت العشائر الثائرة من الأهوار مقرا لها حتى تتمكن من ضرب القوات الحكومية ليلا وتختفي في النهار بين أحراش القصب والبردي، فارتأى قطع المياه عنهم فتوجه إلي صدر نهر الدغارة. ووضع التراب فيه لمنع مرور المياه وبعد مرور ثلاثة عشر يوما تمكن من بناء سد منيع وبني عليه قلعة حصينة جهزها بالمدافع، ما دفع العشائر إلي الاستسلام وطلب الأمان منه، وقدم للمحاكمة العسكرية رئيس عشيرة عفك ورئيس عشيرة الدغارة فشنقا على جسر الديوانية وتم إلقاء القبض على باقي رؤساء العشائر وسجن البعض وابعاد البعض الآخر إلي جزر بحر آيجه وبلاد الرملي.

ج- ثورة شمر ١٨٧٠-١٨٧١

أعلن شيخ عشيرة شمر عبد الكريم الصفوق عصيانه على الدولة وبدأ بنهب القرى الواقعة بين الموصل وديار بكر وحلب وقطع الطرق، فوضع مدحت باشا خطة للقضاء على عبد الكريم بالتعاون مع والي ديار بكر، فدارت معارك عديدة خسر فيها عبد الكريم خسائر فادحة فهرب إلي بادية الشام ثم اتجه جنوبا وعندما مر من المنتفك تمكن ناصر السعدون من القبض عليه وتم تسليمه إلي الوالي مدحت باشا وبعد محاكمة قصيرة حكم عليه بالإعدام، وتم إعدامه في الموصل.(١)

٢- الأطماع البريطانية

كان لموقع العراق المتميز والتطور الاقتصادي في عهد مدحت باشا قد أكسب البلاد أهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا، فالعراق كان جزءا من المسألة الشرقية وحركات الانجليز على سواحل الخليج العربي، فتمثلت الإطماع البريطانية بشركة الملاحة البخارية في نهري دجلة والفرات،

(١) جون غوردون لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤.، مطابع على بن على، الدوحة، د.ت، ص ٢٠٦٤

وكانت الشركة قد اشترت في النصف الأول من القرن التاسع عشر من أحد مشايخ آل سعدون الأراضي الواقعة على نهر المسقل وجعلته مكانا لتصليح بواخرها النهرية، وكانت أعمال الحفر والتنقيب الأثري تستخدم أيضا كأدوات فعالة للتغلغل البريطاني في العراق [١].

كان ذلك النشاط البريطاني جعل العراق خلال حكم مدحت باشا الذي عرف عنه بأنه كان من ألد أعداء السياسة البريطانية في منطقة الخليج العرابي[٢] كما يشير لوريمر إلي ذلك» كان موقف المسؤولين الأتراك في العراق من النفوذ البريطاني بن الأعوام ١٨٧٣-١٨٦٢م موقفا عدائيا إلي ابعد الحدود[٣].

ويتضح ذلك من خلال نشاط الوالي في مواجهة النشاط البريطاني ومنع انتشاره في العراق عن طريق إيجاد منظمة للشركات الاحتكارية التجارية في نهري دجلة والفرات والخليج العربي بهدف منعها من متابعة نشاطها في البلاد واضطرار بواخرها إلي الخروج من المياه العراقية، من خلال مد خطوط ملاحية تجارية في النهرين، والعمل بمشروع الملاحة التجارية في نهر الفرات لربط البحر المتوسط بالخليج العربي.[٤]

حاولت الشركة البريطانية استخدام بواخر صغيرة في نهر دجلة لنقل البريد الهندي من البصرة إلي بغداد وقت الصيهود، كما حاولت استخدام باخرة أخرى في الملاحة، لكن مدحت باشا اعترض على ذلك مما جعل الشركة تكتفي بالبواخر الصغيرة العاملة في نهر دجلة وعدم مطالبتها باستخدام باخرة ثالثة في عهده، وان مسؤولي الشركة يدركون أن الوالي مدحت باشا لا يسهل السيطرة عليه. [٥]

٣- إصلاحات مدحت باشا:

وقد بذل مدحت باشا جهودا كبرى في تحديث العراق وإصلاح أوضاعه مما شكل القاعدة التي تمت عليها منجزات وتغيرات أخرى، كان لها نتائج بعيدة المدى في تطوير حياة

(١) طعمة، الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة ـ بغداد ١٩٧١م، ٦٥

(٢) المرجع السابق، ص٦٩

(٣) جون غوردون لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج١، ص٢١٤١

(٤) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩م، ص١٧

(٥) جون غوردون لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤، ص٢٢٦٤

الاقتصادية والاجتماعية والسياسة أهتم بتوطين العشائر العراقية واقامة نظام لملكية الأرض من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات مستقرة يمارسون ويخضعون إلى إدارة الدولة، إذ كان هدفه من ذلك تحطيم النظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض والتحرك نحو الملكية لفردية لكي يصبح الفرد مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة دون وساطة شيخ القبيلة، وبذلك تم إلغاء سلطة الشيخ في الأراضي لعشائره بموجب نظام الطابو وبهذا تم إلغاء الملكية الجماعية وظهر ما يعرف بالملكية الفردية (الإقطاع)، وترك هذا النظام أثرا أدى إلى حدوث منازعات حول الأراضي، إذ وصل الأمر إلى إن المتصرفين الفعليين بالأرض يمنعون الملاكين من بناء دور لسكنهم في هذه الأراضي.[١]

كما شهدت إصلاحات الوالي العثماني مدحت باشا، والتي أحدثت نقلة نوعية في النظام الإداري في بغداد تحديات كثيرة، كان من أبرزها قيام ثورة شعبية من قبل أهالي هذه المدينة على إثر فرض التجنيد الإجباري، مع إن الوالي واجهها واستطاع السيطرة عليها ولم يتوقف عن إصلاحاته التي بقيت آثارها وملامحها ماثلة حتى يومنا هذا.

كما قام مدحت باشا بتوجيه اهتمامه لإصلاح النظام العسكري، ولاسيما أن بغداد كانت مقراً للفيلق (الجيش) العثماني السادس (التنجي آورد وهمايوني) منذ ١٨٤٧م، واستهدف إدخال العراقيين بدلا من العناصر الأجنبية لضمان ولاء السكان للجيش المرابط على أراضيهم، وتعويضا للنقص في عدد الجنود الأجانب الذين لا يمكثون إلا مدة قصيرة بعدها يسرعون بالعودة

إلى بلادهم . ولهذه الغاية فرض مدحت باشا نظام التجنيد الإلزامي، وحالفه النجاح في عدد من المدن العراقية، ولكنه واجه الإخفاق في منطقة الفرات الأوسط، بسبب رفض العشائر له، مما أدى إلى نشوب تمرد واسع عرف ب (واقعة الدغارة (التي استمرت قرابة شهرين، وكانت حصيلة اشتباكات المسلحة بين الجيش الحكومي ورجال العشائر آلاف الضحايا قبل أن يقضي الجيش على حركة القبائل[٢].

بالإضافة إلي ذلك تمكن مدحت باشا من سحق تمرد آخر قامت به عشيرة شمر الجربة وأعدم شيخها عبد الكريم في الموصل، وببعد نظر منه تم إقرار فرمان، آخي الشيخ المعدوم،

(١) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، عشائر الناصرية والعمارة والبصرة، ج١، بيروت، ١٩٧٢م، ص٣٦٨.
(٢) عبد الرضا الحميري، نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، بغداد .٢٠١٣م، ص٦٥

شيخا للمشايخ، وقد تحالف هذا مع الحكومة وأصبح يتقاضى راتبا منها، أسفرت تلك الإجراءات عن تضاعف عدد أفراد الجيش، وصار يتألف من ست عشرة كتيبة مشاة وكتيبتي خيالة وكتيبة مدفعية، وليجهز هذا الجيش بالضباط، أسس مدحت باشا مدرستين عسكريتين في بغداد وأخرى في كركوك، كانت طليعة المعاهد الحديثة في البلاد، ويعود لها الفضل في تخريج عشرات من الضباط العراقيين، وأتبع ذلك تأسيس إعدادية عسكرية تؤهل المتخرج منها للدراسة في الكلية العسكرية في إسطنبول.(١)

وفي حقل المواصلات أعاد مدحت باشا تشكيل شركة (الإدارة العثمانية النهرية)، وأصلح بواخرها واشترى بواخر جديدة بأحجام مختلفة، بحيث امتلكت الشركة ثمان بواخر استخدمت أربع منها في رحلات منظمة بين البصرة واسطنبول عبر قناة السويس، والأربع الأخرى خصصت للملاحة النهرية في انهار العراق، وكان ذلك عاملا مهما في نمو التجارة الداخلية والخارجية، وبمبادرة من الوالي تم إنشاء خط (تراموای) بطول سبعة كيلومترات بين الكرخ والكاظمية من شركة حكومية وأهلية مساهمة عام١٨٧١م.(٢)

وفي عهد مدحت باشا ادخل التعليم الرسمي الحديث إلى العراق، وأنشأت المدارس الحديثة المدرسة الرشدية الملكية (المدنية) ومدة الدراسة فيها أربع سنوات بعد الابتدائية، ومدرسة الصناعة ومدة الدراسة فيها أربع سنوات بتخصصات متنوعة: الخياطة والتجارة والحدادة والطباعة. ومن بين أهم الأمور التي اهتم بها مدحت باشا الطباعة والصحافة، فقد أسس مطبعة حكومية باسم (مطبعة الولاية)، وأصدر أول جريدة في العراق حملت اسم (زوراء)، ظهر عددها الأول في ١٥حزيران ١٨٦٩م، واستمرت في الصدور مرتين في الأسبوع باللغتين العربية والتركية، استطاعت خلالها أن تقدم خدمة جليلة للثقافة والمجتمع فكانت مرآة للأدب في العراق في آخر عهود السيطرة العثمانية(٣)

كما شهد عهد مدحت باشا إلى جانب تلك المنجزات والإصلاحات الهامة حملة أخرى من البناء والتعمير منها بناء مدينتي الناصرية عام ١٨٧٠م والرمادي عام ١٨٧٢م وعدد من المستشفيات ودور الحجر الصحي وبنايات جديدة للدوائر الحكومية ومزرعة نموذجية

(١) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ص٣٦٨.

(٢) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا، (١٨٦٩-١٨٧٢م)، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، العراق ٢٠١٠م، ص٨٤.

(٣) حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي، محمد عصفور سلمان الأموي، ص٦٥.

ومنتزه عام، وعمل بإنشاء البلديات وحماية على تنظيم الري وإصلاح نظام الضرائب وإنشاء البلديات وحماية الأمن الداخلي بتنظيم (عساكر الأمن) أو (الضبطية) إلى جانب مصفاة للنفط في بعقوبة ومعمل إصلاح السفن في البصرة و غير ذلك من أعمال خلال مدة حكمه القصيرة، مما جعله بحق رائد حركة الإصلاح العثمانية في العراق الحديث. على أن المعني بتقدير أعمال هذا الرجل يلحظ أن عهده لم يكن سالما من النقائض التي يعود بعض منها إليه مباشرة، فرغبته الشديدة في إدخال معالم الحضارة الأوروبية، ولم يكن له قدر كاف من الثقافة الغربية تضمن له النجاح في مشاريعه، في بلد متأخر مثل العراق، جعلته يسرع في هذا الميدان بينما كانت الأمور تتطلب الانتباه والدرس، ومن هنا جاءت سجلات الطابو مملؤة الأغلاط، ولم ينجح فيما إرادة من إصلاح الأنهر، لما يتطلبه هذا الأمر من استعداد، وكان ما أنجزته بواخره النهرية من الخدمة أقل مما كان يأمل.(١)

كما أن ما قام به من هدم سور بغداد، قد ترك في نواحي المدينة انقاضاً مكدسة بدلا من أن يدر ثمن الأجر أموالا يستعملها في مشاريعه، وأوشك أن يحل على يده بإيوان كسرى ما حل بسور بغداد، ومع كل ذلك فان نتائج أعماله جعلت العراق ينتقل إلى مرحلة جديدة أقل جهلا، وتوحشاً مما كان قبلها.

استقال مدحت باشا من منصبه احتجاجا على قرار أصدره الصدر الأعظم محمود نديم باشا بخصم مبلغ كبير من مصروفات ولاية بغداد وتحويله إلى العاصمة، وقبلت استقالته وغادر بغداد في ٢٧مايس ١٨٧٢م ومما يأسف له أن مدحت باشا لم تسعفه إصلاحاته لدى الباب العالي فدست عليه الدسائس والمؤامرات، حيث نقل على أثرها إلى ولاية أزمير وألقي القبض عليه بتهمة قتل السلطان عبد العزيز وجرت محاكمته صورياً رغم دفاعه عن نفسه باقتدار، وصدر الحكم بإعدامه مع ثلة من رفاقه لكن السلطان لم ينفذ الحكم، فأمر بنفيه إلى مدينة الطائف، وتوفي في السجن عام ١٨٨٣م(٢).

(١) تاريخ العراق الحديث ١٩١٨ -١٩٥٨م، إيناس سعدي عبد االله، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤م، ص٨٤

(٢) تاريخ العراق الحديث ١٩١٨ -١٩٥٨م، ص٨٤

المبحث الثاني
نظام الطابو ونشأة الإقطاع

كانت باكورة أعمال مدحت باشا الإصلاحية إصدار نظام الطابو (طابو ميري) و غرضه إيجاد حل لمشكلة العشائر وإنهاء حركات تمردها بتوطينها على الأرض وذلك بتوزيع الأراضي الأميرية قطعا مختلفة وتوفير مياه الري لها لقاء دفع مبالغ بسيطة (المعجل)، وتقسيط المتبقي، وبذلك يمكن تحويل الولاء للعشيرة إلى الأرض.

أولا: نظام الطابو

حققت سياسة مدحت باشا بإصدار نظام الطابو نجاحا ملحوظا في بذر بذور التفكك العشائري، ولكن لا بالطريقة التي كان يهدف إليها القانون من تحويل الفرد العشائري إلى مالك أرض مستقل، بل عن طريق اغتراب هذا الفرد عن أرضه وتحويله إلى مجرد مستأجر، حيث لم يكن بمقدور أفراد العشائر أن يهيئوا المال لدفع (المعجل[1]) للحصول على سندات الطابو، ومن جهة أخرى، كان القانون العثماني يمنع الملكية المشاعة، وبذلك حرم العشيرة هيئة اجتماعية من قدرة شراء الأرض، إلى جانب أن أفراد العشائر من جهتهم لم يكونوا راغبين في شراء السندات لاعتقادهم أنها سترتب عليهم ضرائب وتجعلهم عرضة للتجنيد، وهذا الموقف أفسح المجال أمام الشيوخ وتجار المدن وكبار الموظفين لشراء الأراضي والحصول على السندات، مما ولد بداية مشكلة جديدة هي مشكلة الملاك الغائبين، الذين كانوا غالبا يعيشون في المدن ويطالبون ببدل موارد أراضيهم التي كان يزرعها أفراد العشائر، فكانت لذلك نتائج اقتصادية والاجتماعية عميقة الأثر، لأنها مست جوهر العلاقات الإنتاجية في القبيلة وحولت شيوخ العشائر إلى ملاكين كبار للأراضي الزراعية ترتبط مصالحهم بالحكومة التي أصبح بمقدورها الاستعانة بهم لحماية الضرائب وإقرار الأمن وإنعاش الزراعة وفرض الخدمة العسكرية على أفراد قبائلهم . ومن أبرز الأمثلة على ذلك شيوخ : قبيلة (المحيسن)

(١) السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤م، شاكر حسين دمدوم الشطري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص٤٣

على ضفاف شط العرب، و عنزة في أعالي الفرات، وشمر جربة في الشرقاط والجزيرة، والدليم ما بين عنه والفلوجة، وزبيد على ضفاف دجلة اليمني جنوب النعمانية، وحذا الأغوات الأكراد حذو شيوخ القبائل العربية، وأبرزهم عشائر الجاف الذين تملكوا الأراضي المحيطة بالسليمانية.(١)

ثانيا: نشأة الإقطاع:

الإقطاع تعبير يصف نظام حيازة الأرض والانتفاع بها مقابل الخدمة العسكرية، فقد ذكر البعض بأنه نظام لاستغلال الأرض قائم على الرق والسخرة، في حين يستخدمه البعض على انه نظام لملكية الأرض يقوم على أساس شكل من إشكال العلاقة الشخصية بين مالك الأرض وزراعها، فجوهر الإقطاع فيما يتعلق بالأرض هو تقسيم الأرض ي الزراعية الداخلية من وحدة اقتصادية إلى وحدات صغيرة، يقوم الفلاحون بزراعتها لحساب مالك الوحدة الكبرى بقوة وبأدواتهم ويحصلون منها على حاجات معيشتهم.(٢)

عند دخول العراق تحت ظل الحكم العثماني في الثلاثين من كانون الأول عام١٥٣٤م(٣) سار العثمانيون على نهج المسلمين، فاعتبروا الأراضي الأميرية(٤) ملكا للدولة. إلا أنهم استخدموا أسلوبا جديدا للتصرف بالأرض، اتخذ شكل منح أو إقطاع أراضي الدولة لقاء الخدمة العسكرية في الجيش العثماني(٥) وكانت التشكيلات العسكرية لدى الدولة العثمانية مرتبطة بإدارة الأراضي، إذ كانت إدارة الأرض وتقسيمها هي التي تزود التشكيلات العسكرية بقوتها المادية والمعنوية لذا كانت كل أيالة مسؤولة عن الشؤون العسكرية فيها، وبدورها تقسم

(١) السعدون والسياسة العثمانية١٨٦٩-١٩١٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٦م، ص١٣٢

(٢) ، نظام الإقطاع في العراق، ص١٨- ١٩

(٣) تكوين العرب الحديث، ص٩٠

(٤) الأراضي الأميرية : هي الأراضي التي تعود ملكيتها المطلقة للدولة، ويجوز إن تنتفع منها مباشرة أو تؤجرها للاستفادة منها، للمزيد ينظر : خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الأزري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد١٩٨٠م، ص٦

(٥) البرتين جويدة، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق، ترجمة امجد حسين، بيروت،، ٢٠٠٨م، ص٦؛ عبد الرضا الحميري، نظام الإقطاع في العراق، ص١٠١

على ثلاثة أنواع هي : خاص، تيمار، زعامات[١] لذا ظهر ما يعرف بالملتزمين الذين كانوا يلتزمون قسما من الأراضي لجمع الضرائب من الفلاحين بعد تعهدهم بدفع نسب من الأموال للإقطاع، واستمر العمل بالالتزام إلى إن جاء (خط شريف كولخانة[٢] (عام١٨٣٩م، ليعلن عن إلغاء الالتزام واستبدال جباية الضرائب بواسطة موظفين نظاميين يتولون عملية جبايتها، ثم تبع هذا القانون إصدار قانون الأراضي في ٢١نيسان عام١٨٥٨م، الذي اعتمد في مواده على الشريعة الإسلامية والعرف فضلا عن النظم الأوربية كالقانون البروسي والفرنسي والبريطاني[٣] إلا إن أهم ما امتاز به القانون هو انه صنف الأراضي أصناف مختلفة وهي: [٤]

١- الأراضي المملوكة: وهي الأراضي التي يكون حق التملك فيها مطلقاً ويخضع هذا الصنف من الأراضي لإحكام القوانين الشرعية وليس لإحكام القوانين المدنية.

٢- الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تكون ملكيتها المطلقة بيد الدولة، أما حق التصرف فبيد الفرد.

٣- الأراضي الموقوفة: وهي الأراضي المخصصة لتحقيق الأغراض الريفية.

٤- الأراضي المتروكة: وهي المخصصة لبعض الأغراض العامة، مثل الأنهر والطرق والمراعي..

٥- الأراضي الموات : وهي الأراضي التي لا تصلح للزراعة.

---

(١) الخاص: وهو اكبر الإقطاعات مساحة يتجاوز دخلة من مائة ألف اقجة (اصغر وحدة نقد عثمانية (أعطي إلى إفراد الأسرة الحاكمة، أما التيمار: فهو إقطاع صغير لا يتجاوز دخلة على عشرين ألف اقجة ويطلق على صاحبة تيمارجي، وفيما يتعلق بالزعامات: فيتجاوز دخلة عشرين ألف اقجة ويسمى صاحبة زعيم ينظر: محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق، ص٧٣.

(٢) خط شريف كولخانة : أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية وضع الإصلاح على المبادئ الأوربية، كفلٍ تامين شعوب الإمبراطورية على أرواحهم وأموالهم واعراضهم مهما تنوعت دياناتهم وجنسياتهم، كما اقر نظماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها. للمزيد من التفاصيل ينظر :إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط ٢مكتبة العبيكان، د.م، ١٩٩٨م، ص١

(٣) تاريخ أحكام الأراضي في العراق، ص٥٢

(٤) أحكام الأراضي في العراق، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٤٠م، ص١٢-١٧

أدى هذا القانون إلى ظهور طبقة جديدة من الإقطاعيين من أصحاب الأراضي الأميرية الواسعة [١] إذ يعد بداية العمل الذي قامت به الدولة العثمانية لإرساء قواعد الإقطاع بشكله الجديدة الذي يتلاءم مع الحفاظ على كيان الدول العثمانية وتأمين حكم سلاطينها[٢]

ثم تبع هذا القانون إصدار نظام الطابو[٣] في ١٣ كانون الثاني عام١٨٥٣م، الذي جوز تعليماته تعويض الأراضي الزراعية ببدل إلى الأشخاص المتصرفين فيها مع إبقاء الرقابة لبيت المال، كما نص على عدم الاعتراف بأي سند يثبت حق التصرف بالأراضي الزراعية وقد جاءت مواد نظام الطابو الـ (٣٣) لتضع أمر تسوية الحقوق المتعلقة بالأراضي وتصديقها على أساس اصح من القانون الذي سبقه (قانون الأراضي[٤] (وبموجب هذا القانون تم استحداث نظارة الدفترخاقاني[٥] لإصدار سندات الطابو لأشخاص مقابل تقديم المستفيدين مبلغ من المال يدفع فوراً.[٦]

مما لاشك فيه إن الأوضاع في المناطق العشائرية كانت تتحكم فيها الروابط القبلية والولاء الشيخ القبيلة، إما الحكومة فقد كانت تؤدي دورا محدوداً في هذه الحياة، ومن ثم كان نفوذ القبيلة أقوى بكثير من نفوذ الدولة، لاسيما في المنتفك التي كانت منطقة عشائرية تتكون من عرب الأهوار بقيادة حسن بن خيون[٧] والمزارعين والفلاحين الذين يدينون بالولاء لأسرة (آل

(١) مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة، بغداد،، ١٩٥٥م، ص١٧.
(٢) تاريخ أحكام الأراضي في العراق، ص٥٢
(٣) مصطلح طابو ينظر : سيار كوكب علي جميل، تكوين العرب الحديث، ص٣٤٦؛ عماد الجواهري، مشكلة الأراضي في العراق ١٩٣٢ -١٩١٤م، بغداد ١٩٧٨م، ص٤٧
(٤) الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (١٨٦٩ -١٩١٣م)، ص٤١٠
(٥) البرتين جويدة، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق، ص٦
(٦) مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ١٩١٥-١٩٥٨رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار. ٢٠١٦م، ص٨
(٧) حسن بن خيون بن جناح بن ناصر بن محمد بن حسين، تولى الرئاسة بعد مقتل أخيه محي، فكانت مدة مشيخته من (١٨٦٦-١٨٩٢م) وقد لقب ب (ملك الاهوار)، وفي عام١٨٩٩م قام بانتفاضة ضد الحكومة العثمانية، توفى عام ١٩٠٨م للمزيد من التفاصيل ينظر : رقية حسن البرزنجي، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام، ١٩٥٤رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،، ٢٠١٣م، ص١٠٧

السعدون)[1]، المعترف بسيطرتهم قبليا وحكوميا[2]

ثالثا: موقف الإدارة العثمانية من نظام الطابو وسياسة الإقطاع

عندما جاء مدحت باشا [3] لولاية بغداد في نيسان عام ١٨٦٩م، مزودا بسلطتين من الحكومة العثمانية مدنية والأخرى عسكرية في آن واحد، مما جعله يعمل على تطبيق وتنفيذ القوانين العثمانية بكل قوة، بعد إن وجد السلطة ضعيفة جداً ولا وجود لها، فأنشأ مجلسين لمساعدته في تثبيت سلطته الأول: مجلس أداري يتعامل مع الشؤون الإدارية والقضائية والمدنية، و الثاني مجلس عام للنظر في الشؤون المالية ثم وضع عدة موظفين وفي مقدمتهم مدير الدفتر خاقاني أي مدير تسجيل الأراضي[4]

كان على مدحت باشا عند تسلمه مقاليد السلطة التعامل مع فئتين من العشائر، الأولى : مستقرة في ظل الإقطاع وهم الفلاحون الذين كان ولاؤهم موجها للشيوخ بدلاً من الدولة العثمانية، إما الفئة الثانية فهي : العشائر البدوية التي كانت تشكل مصدر قلق مستمر للسكان والحكومة، بسبب غاراتها المتكررة على القوافل والمدن، لذا قرر مدحت باشا إتباع سياسة جديدة تضمن الأرض من خلال نقل البدو إلى مناطق جديدة واستبدال الرحل بتجمعات فلاحيه مستقرة يمارسون الزراعة ويخضعون إلى إدارة الدولة [5]) إذ كان هدفه تشجيع توطين

(١) تأثير نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفك ١٨٨١-١٨٦٩م كريم أحمد حامي السعدون، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٥م، ص٥٧

(٢) دفتر خانه (دائرة الدفتر خاقاني) هي دائرة الطابو والتحرير لها فروع في بغداد منذ القرن السادس عشر، تحفظ فيها السجلات التي تتضمن قيود أراضي الدولة كافة، وتعيين أصنافها من تيمار وزعامات وخاص وملك ووقف وتتضمن هذه السجلات معلومات عن الضرائب والثروة الحيوانية والسكان والمحاصيل الزراعية وغيرها- إيناس سعدي عبد االله، تاريخ العراق الحديث ١٨٥٨- ١٩١٨م، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ٢٠١٤م، . ص٦٧

(٣) هو أحمد شفيق ولد في اسطنبول في تشرين الأول علم ١٨٢٢أكمل دراسته فيها، تقلد مناصب عدة في البلقان بين عامي ١٨٥٨-١٨٥٣أصبح والياً على بغداد عام، ١٨٦٩توفي في ٨نيسان ١٨٨٤في الطائف بعد إن نفي إليها بتهمة اغتياله السلطان عبد العزيز .للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٨٧٢-١٨٦٩مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، العراق، ٢٠١٠م، ص ١٠وما بعدها.

(٤) مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ص١١.

(٥) مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، مطبعة سلمان، بغداد،، ١٩٥٦م، ص٣٠.٢٥

العشائر بعد استقرارهم في الأراضي التي تفوض لهم القضاء على نزاعاتها حول الأراضي وتوجيه ضربة للنظام القبلي بإلغاء الملكية الجماعية للأرض وتحويلها إلى الملكية الفردية الصغيرة التي يصبح الفلاح بموجبها مسؤولاً أمام الحكومة مباشرة بدلاً من وساطة شيخ القبيلة(١)

التفت مدحت باشا إلى أن التنازع على الأراضي هو واحد من أهم دوافع النزاعات العشائرية التي كانت تقلق الحكومة، وتساهم في الإخلال بالأمن والاستقرار، وازدياد التوتر والاحتقان الاجتماعي، وزرع العداوة والخصومة بين أبناء العشائر. كما لاحظ أن الهم الأكبر للعشائر هو الاستحواذ على الأرض دون الاهتمام بإصلاحها وأعمارها.

جاء في مذكرات مدحت باشا:(٢)

"تعرضت بلاد العراق للحروب والغارات وتهديد الأمن وكثر الثوار في جهات الهندية والحلة وغيرهما، كما لا يخفى على أي عارف بأحوال تلك البلاد. وقد اختلفت الأفكار في شأن هذه الثورات. فمن قائل أن أهالي البلاد هم من الشيعة، وسبب شقهم عصا الطاعة هو أن رجال الحكومة يخالفونهم في المذهب. ومن قائل أن رؤساء القبائل يحثون الأفراد على مقاتلة الحكومة للتخلص من الأموال الأميرية)".(٣)

وهذه الأسباب غير كافية لأنه لا يعقل أن هذا العدد الكبير يثور ويهدر دمه بإشارة المشايخ. والذي ينظر إلى حالة البلاد يتضح له أن سبب هذه المخاصمات هي مسألة الأراضي" (٤). ولحل النزاعات حول حق التصرف في الأراضي ارتأى مدحت باشا تسجيل الأراضي بأسماء شيوخ العشائر مقابل أجر زهيد يدفعونه للحكومة. فابتدع ما يعرف بحق (اللزمة) أو الالتزام أي حق التصرف بالأرض.

ومن الواضح أن ما قام به مدحت باشا كان يهدف إلى أمور:

١-الحصول على عائدات مالية للحكومة، حيث أنها كانت تعاني من عجز مالي. إذ حصلت على مبلغ يقدر بمائة ألف ليرة. وهو مبلغ ضخم آنذاك.

---

(١) العراق في عهد مدحت باشا، ١٨٧٢-١٨٦٩ شاكر حسين دمدوم الشطري، مجلة الآداب ذي قار، المجلد الثالث، العدد ٩نيسان ٢٠١٣م، ص ٢٢٨-٢٢٩

(٢) مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال بك، مطبعة أمين هندية، الطبعة الأولي ١٩١٣م، ص٧٨

(٣) السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر، عبد ربه سكران إبراهيم، ص٤٢٦

(٤) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، علي الوردي، ج ٢، دار الكتاب الإسلامي، بغداد: ٢٠٠٥م، ص٢٦١

٢-إبقاء ملكية الأراضي أو (رقبة الأرض) بيد الدولة وحسب القانون.
٣-ربط زعماء العشائر ومصالحهم بالحكومة مباشرة، وأمن بذلك عدم ثورتهم ضدها.

رابعاً: إجراءات نظام الطابو:

أعلنت الحكومة أنها بصدد تفويض الأراضي بالمزايدة. وبعد أن يتم التفويض لن يتم سماع أي دعوى عقارية. قبل إجراء التفويض تم الإعلان عن مهلة لمراجعة اللجنة المختصة والمشكلة لهذا الغرض لكل من لديه سندات أو وثائق تثبت تملكه للأرض. وبعد انتهاء المهلة لن تسمع الدعاوى كي تسير إجراءات التفويض بسهولة.

وقام مدحت باشا بإخضاع شيوخ العشائر والأغوات لسلطة الحكومة. وتوحيد الولايات العراقية حول محور بغداد، وتطبيق نظام الولايات العثماني منذ ١٨٧٠م، إضافة إلي قيامه بإصلاحات إدارية واقتصادية، ولاسيما إصدار نظام الطابو الذي جعل العشائر تستقر في أماكن محددة وهذا جعل أعداد غير قليلة من أبناء العشائر التي استقرت يعملون بالزراعة، مما أدى بدوره إلى زيادة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، فقام بعض التجار على اثر ذلك بتصدير الفائض من الإنتاج.(١)

بعدما تم تأسيس دائرة التسجيل العقاري، والتي عرفت باسم (الطابو) تتولى تثبيت حدود الأراضي ومساحتها وعائديتها، وتثبيت ذلك في سجلات وسندات رسمية لا تقبل التغيير إلا في حدود القانون.

و بقيت سندات وسجلات التسجيل العقاري العراقية محتفظة بأسلوب ومفردات العهد العثماني أمثال اسم المقاطعة، مخطط الأرض، جنس الأرض، واستخدام وحدة قياس المساحة (الأولك(الذي يساوي مائة متر مربع. وكذلك (الدونم) الذي يساوي ٢٥٠٠متر مربع.

وصدر قانون تفويض الأراضي من خلال صدور الإرادة الملكية التي تضمنت: «إن أغلب الأراضي للقطر العراقي تدار بالالتزام ولا تفوض إلى أحد. ولذا ترى الملتزمين يهتمون بالاستفادة من مدة التزامهم فقط، ولا يبالون بإعمار الأراضي، فلم ترق الزراعة والفلاحة فيها. وكان من النتائج المضرة لتطبيق هذا النظام أن الأراضي الواسعة للقطر العراقي أصبحت

(١) التطور الاقتصادي في العراق»التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، «١٩٥٨-١٨٦٤ ج١، بيروت، ١٩٦٥م، ص ص ٨٧- ٨٨

خالية من آثار العمران».[١]

ورأي البعض أن مشروع تفويض الأراضي قد فشل، واعتبروه من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها مدحت باشا لأنه لم يراع ملائمته للظروف الاجتماعية التي أحاطت به، رغم النجاح البسيط في بعض مناطق العراق. ثم يرى أن فشل المشروع يعزى إلى سببين:

أولاً: تفسخ الجهاز الإداري والموظفين الذين أوكل إليهم مهمة تسجيل الأراضي. وذلك لأنهم بتأثير الرشاوى والمحاباة لهذا الشخص أو تلك العشيرة، قاموا بتسجيل الأراضي بأسماء أشخاص غير أصحابها. كما بالغوا في حدود الأرض، حيث سجلوا مساحات شاسعة من الأراضي بعد أن قبضوا رشاوى عالية. وقد أدى ذلك إلي نشوء اختلافات ونزاعات ودعاوى معقدة لا نهاية لها.

ثانياً: العداء الدائم بين الشعب والحكومة.

اعتادت العشائر العراقية منذ زمن بعيد على اعتبار الحكومة عدواً لهم. ولذلك كانت نظرتهم مريبة تجاه مشروع الأراضي لأنه بنظرهم لا يمكن أن تقوم الحكومة بعمل نافع لهم.

وظلوا يشككون بمشروع مدحت باشا وأنه لابد أن يخفي قصداً آخر، وأنه مثل بقية الولاة الأتراك أو الحكام لا يريد بهم غير السوء.[٢] ولم تتفاعل العشائر مع المشروع ولم تسارع إلى تسجيل الأراضي. غير أن المستفيد الأول كان أغنياء المدن وبعض رؤساء العشائر وخاصة عشيرة السعدون في المنتفك الذي سجلت أراضي واسعة باسمه وبأسماء أفراد عشيرته [٣]

وترى المس غيرترود بيل أن نظام الطابو مع الأسف، على ما فيه من مزايا واضحة، مثل غيره من الأشياء التركية جميعها شيء نظري وليس حقيقة ملموسة. من الناحية العملية نجد أن نسبة كبيرة من معاملات نقل الملكية لم تكن مسجلة، أو أنها كانت قد سجلت دون إجراء التدقيق المطلوب فيما يتعلق بها من المعلومات، أو أنها كانت قد استحصلت برشوة موظفي الطابو. يضاف إلى ذلك أن الحدود قد رسمت بكثير من عدم الدقة والإهمال.[٤]

---

(١) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، علي الوردي، ج٢، ص٢٦٠-٢٦١

(٢) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، علي الوردي، ج٢، ص ٢٦٢-٢٦٣

(٣) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ص ٢٦٤

(٤) فصول من تاريخ العراق القريب، المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: ٢٠١٠م، ص ٥٤-٥٥

وتضيف المس بيل: ومع هذا كله، فقد كان نظام الطابو حيوياً للمحافظة على القواعد التي كانت تستند إليها عملية تملك الأرض. وقد بقيت جزءاً من القانون العراقي السائد. ويتضح لنا أن تسوية مدحت باشا لشؤون الأرض كانت مبنية على أسس مغلوطة[١]

كان مدحت باشا يراقب الوضع الداخلي في منطقة نجد، بعد وفاة حاكم نجد الأمير فيصل وترك أولاده يتنازعون على السلطة .وكان يعلم أن إستراتيجية الدولة العثمانية متوجهة للقضاء على إمارة نجد، وضمها للدولة وإعادتها كما كانت في عهد السلطان سليمان القانوني ثم انتزعها منهم آل سعود [٢].

(١) فصول من تاريخ العراق الحديث، ص ٥٥

(٢) موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، ص ٢٩٥

المبحث الثالث
تأثير نظام الطابو على العشائر العراقية

عندما تولى مدحت باشا الحكم في العراق كانت مشكلة الأراضي من أهم المشاكل التي واجهته، وكان بعض شيوخ العشائر يدعون بملكيتهم لأجزاء واسعة من الأراضي لذلك قام مدحت باشا ببيع الأراضي على المواطنين وبالإقساط، على أن ذلك لا يمنحهم حق الملكية التامة وإنما حرية التصرف بالأرض، وأصبح العديد من الفلاحين بموجب (نظام الطابو[١] (يمتلكون أراضي زراعية لاستغلالها بالزراعة ويمتلكون لها (طابو)، وبذلك أصبح ولاء الفلاح للشيخ اقل مما كان عليه لأنه أصبح يمتلك ارض لزراعتها، وساعد توطين القبائل المتنقلة وقيامها بزراعة الأراضي على تمسكهم بالأرض مما سهل على الحكومة فرض سيطرتها عليهم لا سيما وان مصدر الماء الذي يسقي مزروعاتهم كان تحت سيطرة الحكومة، وأصبحت تجبى منهم الضرائب بشكل منظم وأصبحت الحياة الجديدة لأفراد القبائل بعد توطينهم تختلف كثيرا عن حياتهم البدوية السابقة[٢].)

وكان مدحت باشا يرى أن تطوير قطاع الزراعة يجب زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي وتوفير الأوضاع المناسبة لها. وكان ذلك يتطلب أيضا إضعاف نفوذ القبائل ونشر الأمن وتوسيع الزراعة وهذه الإجراءات سوف تضر بمصالح بعض شيوخ القبائل التي كان مدحت باشا يعمل على إضعاف نفوذهم وكان يهدف إلى الحد من سيطرتهم المطلقة على أبناء عشائرهم[٣]

كان من الطبيعي إن تحصل ردود أفعال من قبل العشائر العراقية في المنتفك ترفض سياسة التفويض للأراضي الزراعية التي كان يعدونها ملكاً لهم، خصوصاً بعد إن أصبح عليهم إن يؤدوا مقداراً من إنتاجهم الزراعي في كل عام تعادل حصة الحكومة ومقدارها يبلغ ٢٠٪ من الإنتاج تعرف بـ (الملاكية([٤]

(١) نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفك، ص٤٥

(٢) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ستيفن هيمسلي لونكريك، ط، ٦بغداد، ١٩٨٥م، ص٣٦٧-٣٦٨

(٣) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٣٦٨

(٤) مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ص.٥٨

بدأت تحركات العشائر العراقية الرافضة لسياسة الإقطاع في عام ١٨٧٧م عندما شعرت إن الوقت مناسب وذلك بعد نفي السلطات العثمانية الشيخ ناصر السعدون عن إمارة المنتفك والبصرة بعد تعاظم نفوذه وكذلك انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا[١] لذلك أعلنت العشائر عن امتناعها عن دفع الضرائب وأشهرت السلاح في وجه آل السعدون الذين اضطروا إلى الهرب[٢].ولم يستقر الوضع في المنتفك وواصلت العشائر امتناعها عن إعطاء الضرائب المفروضة عليها حتى أنها اصطدمت مع قوات عسكرية أرسلتها السلطة العثمانية عام١٨٨٠م، لإخضاع عشائر المنتفك[٣].ولم تكتفي السلطة العثمانية بذلك بل أرسلت قوات عسكرية لأغلب المناطق القريبة من المنتفك للحد من انتشار التحركات العشائرية التي أخذت تقطع أسلاك التلغراف وتحاصر الجنود العثمانيين الموجدين في المنتفك الذي بلغ عددهم حوالي (١٥٠٠ جندي).[٤]

أرادت عشائر المنتفك في ذلك الوقت إلحاق هزيمة كبيرة بالقوات العثمانية المتواجدة في مناطقها من خلال التحالف فيما بينها، وكادت إن تنجح في خطتها لو لا الخيانة التي حدثت من بعض العشائر التي نقلت تحالفها مع القوات العثمانية والتي كان يقودها القائد العثماني عزت باشا، مما دفع العشائر إلى الانسحاب نحو الشطرة التي رفضت استقبالهم، فانسحبوا نحو بادية الشامية عادت إلى الامتناع بعد قضاء الدولة العثمانية على انتفاضة منصور السعدون[٥].(الذي قام بها بعد فراره من بغداد إلى المنتفك عام١٨٨١م.[٦]

(١) أحوال العشائر العراقية وعلاقاتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠م، ص.١٠٥

(٢) مروة حبيب حسن، الإدارة العثمانية في لواء المنتفك، ص١٢٨

(٣) محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية وعلاقاتها بالحكومة، ص.١٠٥

(٤) إمارة المنتفك وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية الإقليمية (١٥٤٦-١٩١٨)حميد حمد السعدون، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩م، ص.١

(٥) منصور بن راشد بن ثامر بن سعدون الكبير، تولى الإمارة مرتين الأولى، (١٨٥٢-١٨٥٥م) والثانية)١٨٥٨-١٨٦٠م) قام بانتفاضة ضد الدولة العثمانية متخذاً بنفسه لقب سلطان البر محاولة لإعادة مكانته= =وسلطته بعد نفيه، غير أن السلطات العثمانية أنهت انتفاضته في معركة الريس عام ١٨٨١م، ينظر للمزيد من التفاصيل: عبد الله فياض، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ص.٥٤

(٦) مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ص.٤١-٤٢

لقد طبق مدحت باشا سياسته هذه على أراضي لواء المنتفك خاصة، إذ كان الطابو يلغي سلطة الشيخ في منح الأراضي لعشائره، ويحدد العلاقة بين الفرد الدولة وبهذا يتم إلغاء الملكية الجماعية للأرض إي ملكية العشيرة.[١]

وبسبب حرمان أفراد العشائر من حق ملكية الأرض، حدثت العديد من الاضطرابات والتحركات العشائرية لذا توصل مدحت باشا إلى فكرة تفويض الأراضي[٢]الأميرية إلى مزارعها عن طريق تمليكها لهم بالطابو[٣].

إلا إن الجهاز الحكومي الذي وضع لتسجل الأراضي لم يكن أمينا في تطبيق القوانين بسبب الرشاوى والمحسوبية وعدم مسح الأراضي وتسجيلها بطرق سليمة.[٤]

ولغرض إحكام سياسة مدحت باشا في المنتفك طلب من زعيم الإمارة ناصر السعدون[٥] تأسيس متصرفية جديدة لمناطق سوق الشيوخ مع إعطاءهُ لقب باشا بدلاً من الشيخ بعد إن يصبح موظفاً لدى الدولة العثمانية، لذا اتفق الطرفان على: [٦]

١- تأسيس متصرفية جديدة باسم متصرفية المنتفك، تكون برياسة أمير المنتفك ناصر السعدون، وجعلها متصرفية بدلاً من سوق الشيوخ في مقر المتصرفية السابق، وتسميتها

(١) الإدارة العثمانية في لواء المنتفك ١٨٦٩ – ١٩١٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥م، ١٢٩

(٢) تفويض الأراضي: سياسة يقصد بها التزام العشائر بتأدية حصة من إنتاجها الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وتسمى بالحصة الملاكية وتبلغ ٢٠ ٪ من الإنتاج يقوم بجبايتها السركال . للمزيد ينظر : عبدالله الجوراني، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني – ١٩٥٨م دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،، ٢٠٠٨م، ص٥٤

(٣) العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م، ص٤٣

(٤) ابن البطائح، مشكلة أراضي لواء المنتفك، مجلة عالم الغد، ج٢٢، السنة الثانية، ١٦آذار، بغداد ١٩٤٧م، ص٥٩٥

(٥) ناصر بن راشد بن ثامر بن سعد بن الكبير الملقب ب (الأشقر)، أصبح أميراً على المنتفك للمدة (١٨٦٦-١٨٧٤م) ثم والياً على البصرة للمدة (١٨٧٥-١٨٧٦م) للمزيد من التفاصيل ينظر :خالد السعدون ناصر باشا السعدون بين الأمارة والإدارة، ١٨٨٥-١٨٦٦المكتب الجامعي الحديث، د، م، ٢٠١١م، ص١.

(٦) حميد حمد السعدون، إمارة المنتفك وأثرها في تاريخ العراق، ص٢٠٠ -٢٠١

الناصرية[١] تيمنا باسم ناصر السعدون.

٢- تفويض الأراضي الأميرية وشراءها من الدولة وتسجيلها بسندات الطابو وتوطنين ساكنيها من العشائر.

ويمكن القول إن سياسة الوالي مدحت باشا كانت تقوم على أساس تفتيت أراضي اللواء إلى قطع صغيرة فحسب بل تم اللجوء إلى التقسيط الميسر على مدد زمنية بعيدة[٢].

بعد ذلك تقدم الشيخ ناصر السعدون مع إفراد عشيرته لشراء الأرض، فاشتروا معظم الأراضي مغتنمين الفرصة لأنهم قدروا قيمة الأرض من غيرهم من إفراد العشائر الذين كانوا يرفضون الاستقرار وتملك الأرض تهربا من الجندية والضرائب).[٣]

في ضوء هذه السياسة ترتب على أبناء العشائر إن يؤدوا حصة من إنتاجهم الزراعي تعادل حصة الحكومة من الضرائب وذلك جراء انفراد آل السعدون بملكية الأرض التي كانت أساسا تحت تصرف اتحاد عشائر المنتفك فقد أصبحت هذه العشائر في خط المواجهة مع السلطة من دون شيوخهم الذين تقلدوا وظائفهم وتلقبوا بألقابهم)[٤].

وقد أسهمت سياسة (فرق تسد) التي اتبعها مدحت باشا في القضاء على أسرة آل السعدون وذلك بعدة أساليب منها تمليك بعض إفراد هذه الأسرة مقاطعات كبيرة في الأراضي وفق نظام الطابو وجعلها ملتزمة لأراضي المنتفك، وتجمع الضرائب إليها مقابل دفع جزء منها للدولة العثمانية، مع حرمان بعض الإفراد من الأراضي ثم أضافت الدولة العثمانية لزعامة هذه الأسرة ميزة أخرى إلا وهي جعلهم مفوضين من قبلها وبالتالي أصبح أفراد العشائر فلاحين لدى شيوخها.[٥]

---

(١) الناصرية : كانت بلدة سوق الشيوخ مركز اللواء في البداية ثم ارتأى مدحت باشا الانتقال إلى مدينة أخرى تشاد على الغراف إلى الشمال منها، فشرع ببناء المدينة في نهاية أب عام ١٨٦٩م ووضع تصميمها المهندس البلجيكي (جوليس نيللي) وسميت بالناصرية تيمناً باسم ناصر السعدون . للمزيد من التفاصيل ينظر سليم مطر وآخرون، موسوعة المدائن العراقية، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد ٢٠٠٥م، ص٢٣١ -٢٣٢

(٢) السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩– ١٩١٤م، ص١٢٩.

(٣) السعدون والسياسة العثمانية ١٨٦٩-١٩١٧م، ص٦٨

(٤) مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ص ١٩

(٥) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم، ٣٢٠٥٠/ ٧٩١٠ (طلبات ملاكية)، مشكلة أراضي المنتفك، بتاريخ ١٩٤٣/٣/٣١م، ص٩١

وأصبح شيوخ العشائر باعتبارهم يتمتعون بملكية بعض الأراضي الزراعية بالإيجار أو (الطابو)[١] ينظرون إلى أبناء عشائرهم بطريقة جديدة، وهي كونهم أصبحوا مصدر للربح «وأصبحت للفلاح العشائري قيمة اكبر لدى الشيخ من كونه «الرجل المحارب»، في الوقت الذي كان الفلاح فيه غير مرتبط بالأرض التي يعمل بها لذلك كان بعض الفلاحين ينتقلون للعمل من أرض إلى أخرى عندما يشعرون بعدم ارتياحهم في عملهم، وهذا أدى إلى تنافس الملاكين على استقطاب الفلاحين للعمل في أراضيهم وبذلك أصبح الفلاح غير ملتزم بالأوامر والتعليمات التي كان يفرضها عليه شيخ عشيرته فيما يتعلق بإنتاج الأرض التي يزرعها. وأصبح للفلاحين الحق في بيع حصتهم من الإنتاج وشراء احتياجاتهم من السوق المحلية بينما كانت مبادلة حصة الفلاح.[٢]

(١) مواقف من المسألة الزراعية في العراق، عزيز سباهي، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، بغداد ٢٠١٠م، ص٩٨

(٢) العراق»الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، ج١، طهران،، ٢٠٠٥م، ص١٠٠-١٠٣

الخاتمة

كانت مساعي مدحت باشا منذ مجيئه لحكم العراق تنفيذ السياسة العثمانية، واكتسب العراق أهمية كبيرة قياسا بما كان عليه في العهد العثماني الأول، وكان استلامه لحكم ولاية بغداد بداية جديدة لمرحلة تجسدت في حركة إصلاحات واسعة، فشرع في تنفيذها من خلال تأسيس مدينة الناصرية مع منحها مساحات واسعة من الأراضي على وفق نظام الطابو الذي ترك تأثيره على العشائر العراقية، فقد حقق تطبيق قانون الولايات العثماني نوعا من الأمن والاستقرار ساعد السلطة على تنفيذ خطتها الإصلاحية، وتطبيق قانون الأراضي وقانون الطابو، إذ اعتقدوا إن الوضع الجديد لا يزيد من واجباتهم التي لا تتعدى سوى دفع الضرائب إلى شيخ ال سعدون بوصفه ملتزماً من قبل الحكومة العثمانية، وهذا ما أدى إلى تملك ال السعدون لأراضي لواء المنتفك، وأصبح الزراع جانب دفع الضرائب، وبالتالي تكرس الإقطاع داخل المجتمع العشائري.

لقد اتصف تاريخ العراق في فترة حكم مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) نقطة تحول في تاريخها العثماني نظرا لتلك الانجازات والأعمال الإصلاحية، التي لم تشهدها العراق في عهد أسلافه من الولاة العثمانيين، وظهرت المدارس الحديثة والصحافة باللغة العربية إلي جانب التركية بصدور صحيفة الزوراء، وتأسست البلديات والاهتمام بحركة النقل فظهرت شركة التراموای وخط بواخر العراق وأوروبا.

واجمع المؤرخون على اعتبار عهد مدحت باشا – رغم قصره- عهدا إصلاحيا متميزا في تاريخ العراق بعدما كان غارقا في الضعف والتخلف، حتى أنه كان يعد منفى للولاة، وكانت إصلاحات وطموحات مدحت باشا ومساعيه في تحقيقها ولم يستطع إكمالها بسبب المشاكل والتحديات التي واجهته أثناء فترة حكمه من ثورات وانتفاضات العشائر والتدخلات والأطماع البريطانية وخلافاته مع الباب العالي وعدم اصطدامه مع بريطانيا في منطقة الخليج العربي، ونقله إلي استانبول وعين صدراً أعظم١٨٧٢م، وعاود نشاطه الإصلاحي واصطدم مع السلطان عبد العزيز فعزله عن الصدارة وعين وزيرا للعدلية عام١٨٧٣م، وعزل من منصبه لفترة حتى تم تعيينه واليا على سوريا ثم أزمير عام ١٨٨٠م، واتهامه بموت السلطان عبد العزيز وشكلت محكمة في يلدز، ونفي إلى الطائف، حيث مات في السجن في ظروف غامضة

عام ١٨٨٤م.

واستنتج الباحث ان المصلح مدحت باشا خط نظاماً قانونياَ جديد ويعد مكمل للنظام الذي شرع في العهد الاسلامي ويعد خطوة هامة في تحديث النظام الاداري المتبع في الدولة العثمانية مساهمة في تنظيم الملكية العقارية الذي أدى بنتيجة الامر الى استقرار العشائر العراقية.

المصادر والمراجع

١) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ط١، القاهرة ١٩٤٨م

٢) إسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط ٢مكتبة العبيكان، د.م، ١٩٩٨م.

٣) إيناس سعدي عبد االله، تاريخ العراق الحديث ١٨٥٨- ١٩١٨م، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ٢٠١٤م.

٤) إيناس سعدي عبد االله، تاريخ العراق الحديث ١٩١٨ -١٩٥٨م، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٤م.

٥) بثينة عباس الجنابي، نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد، ٢٠١١م.

٦) البرتين جويدة، مدحت باشا ونظام الأراضي في جنوب العراق، ترجمة امجد حسين، بيروت، ٢٠٠٨م.

٧) ابن البطائح، مشكلة أراضي لواء المنتفك، مجلة عالم الغد، ج٢٢، السنة الثانية، ١٦ آذار، بغداد ١٩٤٧م.

٨) جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٩٠٩-١٨٧٦ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥م.

٩) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد (١٨٦٩-١٩١٣م) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١م.

١٠) جون غوردون لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٤.، مطابع على بن على، الدوحة، د.ت.

١١) حميد حمد السعدون، إمارة المنتفك وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة العربية الإقليمية (١٥٤٦-١٩١٨) دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩م.

١٢) حنا بطاطو، العراق»الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج١، طهران،، ٢٠٠٥م.

١٣) خالد السعدون ناصر باشا السعدون بين الأمارة والإدارة، ١٨٨٥-١٨٦٦المكتب

الجامعي الحديث، د، م، ٢٠١١م.

١٤) خليل إبراهيم الخالد ومحمد مهدي الأزري، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد١٩٨٠م.

١٥) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، ملف رقم، ٣٢٠٥٠/ ٧٩١٠ (طلبات ملاكية)، مشكلة أراضي المنتفك، بتاريخ ١٩٤٣/٣/٣١م، ص٩١

١٦) دعاء ثامر حسن، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، ١٩١٥-١٩٥٨رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار. ٢٠١٦م.

١٧) رقية حسن البرزنجي، سالم الخيون ودوره الاجتماعي والسياسي حتى عام، ١٩٥٤رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية،، ٢٠١٣م.

١٨) ساطع الحضري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت، ١٩٦٠م

١٩) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط، ٦بغداد، ١٩٨٥م.

٢٠) سليم مطر وآخرون، موسوعة المدائن العراقية، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد ٢٠٠٥م.

٢١) سيار كوكب علي جميل، تكوين العرب الحديث، ١٩١٦-١٥١٦دار الكتاب للنشر والتوزيع، ط ١، الموصل١٩٩١م.

٢٢) شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسة العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢م.

٢٣) شاكر حسين دمدوم الشطري، العراق في عهد مدحت باشا، ١٨٧٢-١٨٦٩مجلة الآداب ذي قار، المجلد الثالث، العدد ٩نيسان ٢٠١٣م.

٢٤) صلاح الدين الناهي، مقدمة في الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥م.

٢٥) طعمة، الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة، بغداد، ١٩٧١م.

٢٦) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، ج٧، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت: ٢٠٠٤م.

٢٧) عبد االله الفياض، مشكلة الأراضي في لواء المنتفك، مطبعة سلمان، بغداد،، ١٩٥٦م.

٢٨) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، عشائر الناصرية والعمارة والبصرة، ج١، بيروت، ١٩٧٢م.

٢٩) عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق السعدون، السعدون والسياسة العثمانية، ١٨٦٩-١٩١٧م رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٦م.

٣٠) عبد الرحمن البزاز، أحكام الأراضي في العراق، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٤٠م.

٣١) عبد الرضا الحميري، نظام الإقطاع في العراق بين مؤيديه ومعارضيه، بغداد .٢٠١٣م.

٣٢) عبد ربه سكران إبراهيم، السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني، مطبعة تكريت، المجلد الخامس عشر، العدد٢، اذار، ٢٠٠٨م.

٣٣) عبدالله الجوراني، دراسة وثائقية في تاريخ المنتفك الوطني وأحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أواخر العهد العثماني – ١٩٥٨م دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،، ٢٠٠٨م.

٣٤) عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، بغداد ٢٠١٠م.

٣٥) على الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، ج، ٢مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١م.

٣٦) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج، ٢دار الكتاب الإسلامي، بغداد: ٢٠٠٥م.

٣٧) عماد الجواهري، مشكلة الأراضي في العراق ١٩٣٢ -١٩١٤م، بغداد ١٩٧٨م.

٣٨) كريم احمد حامي السعدون، تأثير نظام الطابو على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إمارة المنتفك، ١٨٦٩-١٨٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٥م.

٣٩) محمد أحمد محمود، أحوال العشائر العراقية وعلاقاتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠م.

٤٠) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور

الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، ج١، بيروت، ١٩٦٥م.

٤١) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا، ١٨٦٩-١٨٧٢م، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، العراق ٢٠١٠م، ص٨٤.

٤٢) محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي، ١٨٣٩-١٩٠٩م أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

٤٣) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، العراق، ٢٠١٠م.

٤٤) محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٩م.

٤٥) مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كمال بك، مطبعة أمين هندية، الطبعة الأولي ١٩١٣م.

٤٦) مروة حبيب حسن، الإدارة العثمانية في لواء المنتفك ١٨٦٩ – ١٩١٥م رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٥م.

٤٧) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: ٢٠١٠م.

٤٨) ميثاق خير الله جلود، انتفاضات عشائر جنوب العراق في العهد العثماني، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العدد١٠.، السنة ٢٠١٢م.

Sources and References:

1) Ahmed Amin, Leaders of Reform in the Modern Era, 1st ed., Cairo 1948

2) Ismail Ahmed Yaghi, The Ottoman State in Islamic History, 2nd ed., Al-Ubaikan Library, n.d., 1998

3) Enas Saadi Abdullah, Modern History of Iraq 1858-1918, Adnan House and Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad 2014

4) Enas Saadi Abdullah, Modern History of Iraq 1918-1958, Adnan House and Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2014

5) Buthaina Abbas Al-Janabi, Ottoman Governance and Administration Systems in the Arab World, Journal of the College of Basic Education, Issue, 2011

6) Albertine Juwaida, Madhat Pasha and the Land System in Southern Iraq, translated by Amjad Hussein, Beirut, 2008

7) Ibn Al-Bataeh, The Problem of the Lands of the Muntafik Brigade, Alam Al-Ghad Magazine, Vol. 22, Year 2, March 16, Baghdad 1947.

8) Jassim Muhammad Hassan, Iraq in the Hamid Era 1909-1876, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1975.

9) Jamil Musa Al-Najjar, The Ottoman Administration in the Baghdad Vilayet (1869-1913), Madbouly Library, Cairo, 1991.

10) John Gordon Lorimer, Gulf Guide, Historical Section, Vol. 4, Ali Bin Ali Printing Press, Doha, n.d.

11) Hamid Hamad Al-Saadoun, The Muntafik Emirate and its Impact on the History of Iraq and the Regional Arab Region (1546-1918), Wael Publishing House, Amman, 1999.

12) Hanna Batatu, Iraq "Social Classes and Revolutionary Movements in the Ottoman Era until the Establishment of the Republic", translated by Afif Al-Razzaz, Vol. 1, Tehran, 2005.

13) Khalid Al-Saadoun Nasser Pasha Al-Saadoun between the Emirate and Admin-

istration, 1866-1885, Modern University Office, No. M, 2011.

14) Khalil Ibrahim Al-Khalid and Muhammad Mahdi Al-Azri, History of Land Provisions in Iraq, Dar Al-Rasheed for Publishing, Baghdad, 1980.

15) D. K. W., Ministry of Interior Files, File No. 32050/7910 (Ownership Requests), The Problem of Al-Muntafiq Lands, dated 31/3/1943, p. 91

16) Duaa Thamer Hassan, The Problem of Lands in Al-Muntafiq District, 1915-1958, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts, University of Thi Qar, 2016.

17) Ruqayya Hassan Al-Barzanji, Salem Al-Khiyun and its social and political role until 1954. Unpublished master's thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2013 AD.

18) Sati' al-Hadari, The Arab Countries and the Ottoman Empire, Dar al-Ilm Lil-Malayin, 2nd edition, Beirut, 1960 AD.

19) Stephen Hemsley Longcrick, Four Centuries of Modern Iraqi History, translated by Jaafar Al-Khayyat, 6th edition, Baghdad, 1985 AD.

20) Salim Matar and others, Encyclopedia of Iraqi Cities, Center for Studies of the Iraqi Nation, Baghdad, 2005 AD.

21) Sayyar Kawkab Ali Jamil, Genesis of the Modern Arabs, 1516-1916, Dar Al-Kitab for Publishing and Distribution, 1st edition, Mosul, 1991 AD.

22) Shaker Hussein Damdum Al-Shatri, Ottoman Policy towards Iraqi Tribes 1869-1914, Unpublished PhD Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2012.

23) Shaker Hussein Damdum Al-Shatri, Iraq in the Era of Midhat Pasha, 1869-1872, Thi Qar Literature Magazine, Volume 3, Issue 9, April 2013.

24) Salah Al-Din Al-Nahi, Introduction to Feudalism and the Land System in Iraq, Dar Al-Ma'rifah, Baghdad, 1955.

25) Tuma, The Arabian Gulf in Colonial and British Strategies in Particular, Baghdad, 1971.

26) Abbas Al-Azzawi, Encyclopedia of the History of Iraq between Two Occupa-

tions, Vol. 7, First Edition, Arab Encyclopedia House, Beirut: 2004.

27) Abdullah Al-Fayyadh, The Land Problem in the Muntafik Brigade, Salman Press, Baghdad, 1956.

28) Abdul Jalil Al-Tahir, Iraqi Tribes, the Tribes of Nasiriyah, Amara and Basra, Part 1, Beirut, 1972.

29) Abdul Hakim Ajeel Abdul Razzaq Al-Saadoun, Al-Saadoun and Ottoman Policy, 1869-1917, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Basra, 1996.

30) Abdul Rahman Al-Bazzaz, Land Provisions in Iraq, Al-Ahali Press, Baghdad, 1940.

31) Abdul Redha Al-Himyari, The Feudal System in Iraq between its Supporters and Opponents, Baghdad, 2013.

32) Abdul Rabbah Sakran Ibrahim, The General Policy of the Ottoman State Towards Tribes from Sultan Suleiman the Magnificent to Sultan Abdul Hamid II, Tikrit Press, Volume Fifteen, Issue 2, March, 2008.

33) Abdullah Al-Jawrani, A Documentary Study on the History of the National Muntafik and its Economic, Social and Political Conditions in the Late Ottoman Era - 1958 AD, General Cultural Affairs House, Baghdad, 2008 AD.

34) Aziz Sebahi, Positions on the Agricultural Issue in Iraq, Al-Rawad Al-Muzdharah Printing and Publishing House, Baghdad 2010 AD.

35) Ali Al-Wardi, Social Glimpses from the History of Iraq, Vol. 2, Al-Irshad Press, Baghdad, 1971 AD.

36) Ali Al-Wardi, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Vol. 2, Islamic Book House, Baghdad: 2005 AD.

37) Imad Al-Jawahiri, The Land Problem in Iraq 1932-1914 AD, Baghdad 1978 AD.

38) Karim Ahmed Hami Al-Saadoun, The Impact of the Taboo System on the

Economic, Social and Political Conditions in the Emirate of Muntafik, 1869-1881, Unpublished Master's Thesis, College of Education, University of Wasit, 2015.

39) Muhammad Ahmed Mahmoud, Conditions of Iraqi Tribes and Their Relations with the Government 1872-1918, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1980.

40) Muhammad Salman Hassan, Economic Development in Iraq, Foreign Trade and Economic Development 1864-1958, Vol. 1, Beirut, 1965.

41) Muhammad Asfour Salman, Iraq in the Era of Midhat Pasha, 1869-1872, Misr Mortada Book Foundation, Iraq 2010, p. 84.

42) Muhammad Asfour Salman Al-Umawi, The Reform Movement in the Ottoman State and its Impact on the Arab East, 1839-1909 AD, Unpublished PhD Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 2005 AD.

43) Muhammad Asfour Salman, Iraq in the Era of Midhat Pasha (1869-1872 AD), Misr Mortada Foundation for Books, Iraq, 2010 AD.

44) Muhammad Asfour Salman, Iraq in the Era of Midhat Pasha (1869-1872 AD), Master's Thesis, University of Baghdad, Baghdad 1989 AD.

45) Memoirs of Midhat Pasha, translated by Youssef Kamal Bey, Amin Hindiyya Press, first edition 1913.

46) Marwa Habib Hassan, Ottoman Administration in the Muntafik District 1869-1915, unpublished MA thesis, Faculty of Arts, University of Thi Qar, 2015.

47) Miss Bell, Chapters from the Recent History of Iraq, translated by Jaafar Al-Khayyat, Al-Rafidain for Printing and Publishing, first edition, Beirut: 2010.

48) Mithaq Khair Allah Jaloud, Uprisings of the Tribes of Southern Iraq in the Ottoman Era, Center for Regional Studies, Mosul, Issue 10, Year 2012.